الأمم المتحدة

TD/B/C.II/55

Distr.: General
3 June 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، 5 و6 و9 أيار/مايو 2025

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الخامسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في 5 و6 و9 أيار/مايو 2025

الرجاء إعادة الاستعمال

GE.25-08673 (A) 270625 270625

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية 3

ألف – الاستثمار في الاقتصاد الرقمي 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة 4

ثانياً – موجز الرئاسة 4

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 4

باء – الاستثمار في الاقتصاد الرقمي 6

جيم – التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة 9

دال – مسائل أخرى 10

ثالثاً – المسائل التنظيمية 11

ألف – افتتاح الدورة 11

باء – انتخاب أعضاء المكتب 11

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 11

دال – اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية 12

المرفق

الحضور 13

مقدمة

عُقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في قصر الأمم بجنيف أيام 5 و6 و9 أيار/مايو 2025.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

ألف- الاستثمار في الاقتصاد الرقمي

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

1- *تسلّم* بالتوسع السريع للاقتصاد الرقمي، وتكرر الإعراب عن قلقها إزاء الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها، وتعترف في نفس الوقت بالتحدي الذي تشكله هذه الفجوة بالنسبة إلى العديد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، التي لديها احتياجات إنمائية ملحة وموارد محدودة؛

2- *ترحب* بتنظيم مناقشات الخبراء حول الدور الاستراتيجي للاستثمار الدولي في دفع عجلة الرقمنة ومساهمتها في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في جميع أنحاء العالم؛

3- *تقرّ* بأهمية تعبئة الموارد والاستثمار في البنية التحتية العامة الرقمية الملائمة والمنافع العامة الرقمية والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والابتكار الرقمي من أجل سد الفجوة الرقمية؛

4- *تسلّم* بالحاجة إلى تعزيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وتطلب من الأونكتاد مواصلة البحوث ووضع توصيات في مجال السياسة العامة لدعمه؛

5- *تسلّم* بدور خدمات تطوير الأعمال في تعزيز البيئات المواتية للأعمال التجارية، وتدعو الأمانة إلى مواصلة تعزيز شبكة إمبريتيك التابعة لها لتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة؛

6- *تدعو* الأمانة إلى زيادة الدعم من خلال شبكات الأقران الشاملة، ومنصات الإرشاد وخدمات الأعمال التجارية التي يسهل الوصول إليها والتي تمكّن من الاندماج في سلاسل القيمة، بما في ذلك من خلال برنامج روابط الأعمال التجارية؛

7- *تدعو* الأمانة إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية استناداً إلى منهجية إطار سياسات ريادة الأعمال وتعزيز تبادل أفضل الممارسات في مجال تطوير المشروعات.

الجلسة العامة الختامية
9 أيار/مايو 2025

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة

1- أحاطت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية علماً، في جلستها العامة (الافتتاحية) المعقودة في 5 أيار/مايو 2025، بالتقرير المتعلق بالدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، كما يرد في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/32.

2- وأشاد العديد من المندوبين بالجهود التي يبذلها الأونكتاد لتعزيز القدرات الإنتاجية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي وشجعوا الأونكتاد على مواصلة مد الجسور بين أصحاب المصلحة، لا سيما من خلال الشراكات مع القطاعين العام والخاص والأوساط الأكاديمية.

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

3- أحاطت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية علماً، في جلستها العامة (الافتتاحية) أيضاً، المعقودة في 5 أيار/مايو 2025، بتقرير الدورة الحادية والأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، كما يرد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/111، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها ووافقت على جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية والأربعين، كما يرد فيه.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

البيانات الافتتاحية

4- سلط نائب الأمينة العامة للأونكتاد الضوء، في ملاحظاته الافتتاحية، على استمرار المشهد الاستثماري العالمي الهش في أعقاب الجائحة، وعلى النزاعات المستمرة والتوترات الجيوسياسية المتزايدة. فقد أدت الزيادات الأخيرة في التعريفات الجمركية والنزاعات التجارية إلى مزيد من الاضطراب في سلاسل القيمة العالمية، مما أوجد حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين. وتشكل التوقعات المتعلقة بالاستثمارات التأسيسية في البلدان النامية، التي تتسم بأهمية بالغة لبناء القدرات الإنتاجية، مصدر قلق. وبالتالي، أصبحت تعبئة الاستثمار من أجل التنمية أكثر صعوبة. إذ تشهد جميع المناطق، باستثناء آسيا النامية، انخفاضاً في تدفقات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وفي الحصص المخصصة للقطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ومن المجالات الواعدة، التي تناولها *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2024*، الاقتصادُ الرقمي. وفي حين أن الاستثمار الرقمي يمكن أن يدفع عجلة النمو ويعزز الإنتاجية ويخلق فرص عمل ويوسّع نطاق الوصول إلى المجتمعات المستهدفة أولاً، لا تزال هناك ثلاث ثغرات مهمة: الفجوة التمويلية الكبيرة في البنية التحتية الرقمية، والتفاوتات الإقليمية الصارخة، وتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في التكنولوجيا الرقمية في 10 بلدان نامية، 7 منها في آسيا. ويعمل الأونكتاد مع الشركاء لإطلاق العنان للاستثمار الرقمي ووضع سياسات داعمة.

5- وأشار إلى أن الاتجاه الحالي في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة الأخرى يحدث تحولات في الاقتصادات والمجتمعات. وأوضح أن *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025* يتناول الشواغل الناشئة عن الانتشار السريع وغير المتكافئ للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرائدة والقدرة المحدودة للعديد من الحكومات على الاستجابة، فضلاً عن القضايا المتعلقة بالرقابة على الجوانب الأخلاقية والشفافية.

ويبيّن عمل الأونكتاد في هذا المجال كيف أمكن إيجاد أوجه تآزر عبر أركان العمل الثلاثة المتعلقة بالبحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني. ويمكن أن تساعد البحوث في إطار برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، إلى جانب الشراكات في المجال الإحصائي، في تحديد النتائج، ومن الأمثلة على ذلك قرار الجمعية العامة بشأن التعاهد الرقمي العالمي. وتشمل الأعمال الأخرى عمليات تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وبرنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية.

6- وأدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات: ممثل بيرو، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل ماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل جامايكا، باسم بلدان الجماعة الكاريبية؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل البرازيل؛ وممثل المملكة العربية السعودية؛ وممثل الكاميرون.

7- ورحبت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالتركيز على الاستثمار في الاقتصاد الرقمي بوصفه محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي العالمي. وأكدت إحدى المجموعات الإقليمية على أهمية الاستثمار المحلي والدولي لإطلاق العنان لإمكانات الاقتصاد الرقمي. وأعربت مجموعة إقليمية أخرى والعديد من المندوبين عن قلقهم إزاء الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها.

8- ودعت عدة مجموعات إقليمية وعدد من المندوبين إلى تعزيز التعاون الدولي لحشد الاستثمار وسد الفجوة الرقمية. ودعت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إلى وضع أطر قوية للسياسات العامة وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتكنولوجيا وتنمية المهارات لدعم التحول الرقمي الشامل والمستدام بيئياً. ودعا العديد من المندوبين الأونكتاد إلى دعم تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وتفعيل استراتيجية الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعت إحدى المجموعات الإقليمية إلى إدماج السياسات الرقمية في استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً، وأشادت بالتقارير الرئيسية التي يعدها الأونكتاد وبالمساعدة التقنية التي يقدمها، وطلبت الدعم في تنفيذ سياسات الاستثمار في المجال الرقمي وإدماج استراتيجيات الاستثمار في المساهمات المحددة وطنياً.

9- وأثنت بعض المجموعات الإقليمية على *تقرير الاستثمار العالمي* وآليات رصد اتجاهات الاستثمار العالمية باعتبارها أدوات تحليل يستخدمها الأونكتاد لتوجيه الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى تعزيز القدرات في مجال تعبئة الموارد وجمع البيانات والرصد، بغية تعزيز وكالات تشجيع الاستثمار. وطلبت بعض المجموعات الإقليمية من اللجنة مواصلة تقديم الدعم في مجال التحليلات والمساعدة التقنية، بما في ذلك من خلال أدوات رصد السياسات الاستثمارية ومتصفّح قوانين الاستثمار، وهي موارد أساسية لصنع السياسات القائمة على الأدلة. ودعت إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد إلى تحليل ديناميات التجارة والاستثمار المتغيّرة، وبناء القدرات لتعزيز قدرة سلاسل الإمداد على الصمود وزيادة الدعم من أجل تطوير سياسات الاستثمار زيادةً كبيرةً. وأثنت المجموعة الإقليمية على عمل الأونكتاد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك أنشطة الرصد المستمر للاتجاهات ومنصة أصحاب المصلحة المتعددين وخيارات سياسة تقييم الأضرار، ودعت إلى تعزيز التعاون التقني في هذا المجال. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى ومندوب بدعم الأونكتاد المتواصل في النهوض بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

10- وسلطت عدة مجموعات إقليمية الضوء على الحاجة إلى تعزيز بيئة أعمال تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، معترفةً بالدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه في الابتكار وخلق فرص العمل وتحقيق النمو الشامل. وأقرت مجموعة إقليمية أخرى بقيمة برنامج إمبريتيك التابع للأونكتاد في دعم هذه المنشآت والشركات التي تقودها نساء، وأثنت على جهود الأونكتاد الرامية إلى تعزيز الإبلاغ عن الاستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكات الإقليمية للإبلاغ عن الاستدامة، وأشادت بتطوير المنصات الحكومية الرقمية.

11- وسلطت العديد من المجموعات الإقليمية الضوء على الاقتصاد الرقمي بوصفه محركاً للنمو العالمي وشددت على أهمية سد الفجوة الرقمية والوصول إلى البنية التحتية الرقمية وتوافر أدوات التحول الرقمي باعتبارها ضرورية للتنمية. ودعت المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إلى زيادة نقل التكنولوجيا والاستثمار في التكنولوجيات الرقمية، وإلى النهوض بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية، وعمليات تقييم حالة الاستعداد للتجارة الإلكترونية، والخدمات المقدمة رقمياً، وحوكمة البيانات، والضريبة على أنشطة الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي الشامل للجميع. كما أكدوا على دور بناء القدرات والمساعدة التقنية والاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

12- وطلبت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين توسيع نطاق الوصول إلى تقييمات حالة الاستعداد للتجارة الإلكترونية واستراتيجيات التجارة الإلكترونية والسياسات الرقمية الشاملة في سياق الجزر الصغيرة، وسلطوا الضوء على ضرورة إيلاء الاهتمام بالتدريب على المهارات ولوجستيات التجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية عبر الحدود في استراتيجية الأونكتاد لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلاً عن وضع سياسات في مجال الذكاء الاصطناعي.

13- وشددت مجموعة إقليمية أخرى على أهمية الاستثمار في المهارات والبنية التحتية والاقتصاد الدائري الرقمي. واعتبرت أن الاستدامة البيئية للاقتصاد الرقمي أمرٌ يتسم بأهمية محورية، كما هو مبيّن في *تقرير الاقتصاد الرقمي للأونكتاد 2024*.

14- وحددت مجموعة إقليمية أخرى وأحد المندوبين الحاجة إلى دعم المشاريع الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية الرقمية والاتصالات السلكية واللاسلكية، معتبريْن أن إمكانية الوصول والبنية التحتية أمران أساسيان بالنسبة إلى القارة الأفريقية. وأثنيا على المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لدعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات الرقمية الشاملة والتجارة الإلكترونية.

15- ودعا بعض المندوبين إلى احترام مبدأ السيادة التكنولوجية وإلى تحقيق الوصول العادل إلى الأدوات الرقمية، كما دعا إلى ذلك *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025: Inclusive Artificial Intelligence for Development (الذكاء الاصطناعي الشامل من أجل التنمية)*، في حين أشار أحد المندوبين إلى التقدم المحرز في نمو المعاملات الرقمية والابتكار المحلي على الرغم من العوائق.

باء- الاستثمار في الاقتصاد الرقمي

(البند 5 من جدول الأعمال)

اليوم الأول

16- سلطت ممثلة عن أمانة الأونكتاد الضوء على الأهمية المتزايدة للاستثمار الرقمي في التنمية الشاملة والمستدامة. وشددت على أن التركيز قد تحول من مدى انخراط البلدان في الاقتصاد الرقمي إلى الكيفية التي يمكن بها للبلدان المشاركة في الاقتصاد الرقمي مشاركةً فعالةً. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الرقمي ينمو بسرعة، ويُحدث تحولاً في القطاعات والاقتصادات، يظل توزيعه غير متساوٍ بين المناطق.

فهناك قلة قليلة من البلدان التي تستأثر حالياً بالجزء الأكبر من الاستثمارات العالية القيمة والكثيفة التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، يهيمن عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات بشكل متزايد على الاستثمارات في الاقتصاد الرقمي، مما يثير شواغل بشأن المنافسة والابتكار.

17- وعرض أربعة متحاورين وجهات نظرهم: الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لماليزيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف؛ وكبير الاقتصاديين، مدير شعبة البحوث الاقتصادية والإحصاءات، منظمة التجارة العالمية؛ وخبير اقتصادي رئيسي، بحوث السياسات الاقتصادية، مؤسسة التمويل الدولية؛ ومديرة برنامج جيغا، الاتحاد الدولي للاتصالات.

18- عرضت متحاورة الاستراتيجيات الوطنية التي تدعم دمج الرقمنة في الاقتصاد، وحددت أربعة عناصر قابلة للتكرار من التجارب الناجحة لثلاثة بلدان: رؤية وطنية واضحة؛ وإعطاء الأولوية للبنية التحتية الرقمية وتعميم فوائد الرقمنة؛ وبناء المنظومة الرقمية؛ وضمان الوضوح في اللوائح التنظيمية. واستعرضت تجربة التعاون الإقليمي في جنوب شرق آسيا، مسلطةً الضوء على كيفية ترجمة المبادئ الإقليمية إلى إصلاحات وطنية تدفع عجلة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، وسلّمت في نفس الوقت بالدعم المقدّم من الأونكتاد للنهوض بتيسير الاستثمار على الصعيد الإقليمي.

19- وفي حين حذّر مشارك آخر من تباطؤ التجارة العالمية، فإنه سلّط الضوء على مرونة الخدمات المقدمة رقمياً، التي توفر إمكانات لتحقيق النمو في البلدان النامية. وشدد على الحاجة إلى وضع قواعد واضحة للتجارة الدولية والاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

20- وحذَر متحاور آخر من أن الشركات الأفريقية لا تستخدم الأدوات الرقمية إلا بشكل محدود، بسبب ضعف البنية التحتية ومحدودية المهارات والثغرات في التمويل، وأوصى بتحسين شبكات النطاق العريض والكهرباء، والاستثمار في المهارات، وتوسيع نطاق التمويل، وخفض تكاليف التجارة، وتحسين بيئة الأعمال.

21- وأكدت المتحاورة الأخيرة على أن سد الفجوة بالنسبة إلى 2,4 مليار شخص لا يزالون غير متصلين بالإنترنت، الذي تقدر تكلفته بـ 1,6 تريليون دولار، يتطلب تمويلاً مبتكراً وتعاوناً بين القطاعين العام والخاص وسياسات داعمة. وسلطت الضوء على العوائق المعترضة فيما يتعلق بجوانب منها القدرة على تحمل التكاليف والمهارات والبنية التحتية. وقالت إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توسّع نطاق الاتصال الرقمي في المناطق المحرومة من الخدمات من خلال تقليل مخاطر الاستثمار وتحسين الجدوى التجارية.

22- وأثنت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين على جهود الأونكتاد المتواصلة من أجل النهوض بالمنصات الحكومية الرقمية وأدوات تيسير الاستثمار ودعم تطوير التجارة الإلكترونية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وشجعت المجموعة الإقليمية الأونكتاد على مواصلة النهوض بالرقمنة المستدامة بيئياً وتعزيز الحوار بشأن السياسات وتبادل المعرفة والمساعدة التقنية.

23- وطلب أحد المندوبين تقديم بعض الأفكار حول الاتجاهات المستقبلية المتعلقة بالاستثمار في الاقتصاد الرقمي في ظل تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وحول الكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية تأمين مشاركة مجدية وجذب الاستثمارات الموجهة إلى الابتكار، لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي. وأعربت مندوبة أخرى عن القلق بشأن الفجوة الرقمية، مشيرةً إلى عدد من العوامل المقيِّدة من قبيل الافتقار إلى البنية التحتية اللازمة والاستثمار الأجنبي المباشر والوصول إلى التكنولوجيا. ودعت إلى تشجيع الاستثمار المسؤول الذي يتماشى مع الأولويات الوطنية، وشددت على أهمية نقل التكنولوجيا، وشجعت الأونكتاد على إنشاء منصة للتعاون بين الشمال والجنوب، مع الاعتراف في نفس الوقت بقيمة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

24- وسلط بعض المندوبين الضوء على التأثير السلبي للتدابير القسرية الأحادية الجانب والتعريفات الجمركية المفرطة والنزعة الحمائية على قدرة البلدان على جذب الاستثمار والوصول إلى التكنولوجيا وتعزيز القدرات الرقمية. وأكدوا على دور التكنولوجيا في إعادة تشكيل نماذج الأعمال وقيادة التحول الهيكلي في قطاعات مثل التجارة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي. وأعرب أحد الوفود عن استعداده لمواصلة المشاركة من خلال الأونكتاد بهدف تعزيز الحوار وتشجيع التعاون، ودعا إلى تهيئة بيئة اقتصادية رقمية مفتوحة وشاملة للجميع وغير تمييزية تمكّن البلدان النامية من الاندماج في عملية التنمية الرقمية والذكية والخضراء.

25- ورداً على ذلك، أشار ممثل الأمانة إلى التوزيع غير المتكافئ للاستثمار الأجنبي المباشر عبر البلدان والقطاعات، لا سيما في القطاعات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وأكد بعض المتحاورين على الحاجة إلى تحديد أولويات واستراتيجيات واضحة تتماشى مع الرؤى الإنمائية الوطنية وتتكيف مع السياقات الخاصة بكل بلد. وسلط متحاور آخر الضوء على المخاطر والفرص التجارية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وعلى الحاجة المتزايدة إلى أطر تنظيمية مناسبة.

اليوم الثاني

26- أكد ممثل عن أمانة الأونكتاد على أهمية فهم وجهات نظر القطاع الخاص في النهوض بالاستثمار في مجال التحول الرقمي.

27- وأدلى ببيان رئيسُ الفريق العامل المعني بالاقتصاد الرقمي التابع لمجموعة العشرين، وزير الاتصالات والتكنولوجيا الرقمية في جنوب أفريقيا. ورحب بتركيز الأونكتاد على الاستثمار الرقمي، وسلط الضوء على *تقرير الاستثمار العالمي* باعتباره أداة قيّمة لصنع السياسات القائمة على الأدلة. فالتحول الرقمي يؤدي دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة. وشدد على أهمية سد الثغرات في البنية التحتية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والحد من تشرذم اللوائح التنظيمية، واعتماد استراتيجيات رقمية شاملة تكفل عدم ترك أحد خلف الركب. ودعا إلى بذل جهود عالمية منسقة للنهوض بالتحول الرقمي، بما يتماشى مع أولويات مجموعة العشرين، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الاتصال الإلكتروني، وتطوير البنية التحتية العامة الرقمية، ودعم منظومات الابتكار، وضمان إدارة الذكاء الاصطناعي بطريقة عادلة وشاملة.

28- وأعقب ذلك حلقةُ نقاش شارك فيها مدير السياسات العامة العالمية في Mastercard، ورئيس قسم الاستثمار والخدمات في المنتدى الاقتصادي العالمي، ومدير العمليات في Forestay Capital.

29- وأكدت متحاورة على أهمية وجود أطر تنظيمية واضحة ومرنة لتعزيز نمو التكنولوجيا المالية والنهوض بجهود تعميم الخدمات المالية في البلدان النامية. وشجعت على استخدام النماذج التنظيمية الإقليمية الناجحة وشددت على ضرورة تهيئة بيئة مواتية للمنافسة في مجال التكنولوجيا المالية، لا سيما في قطاع المدفوعات، الذي يمثل مدخلاً رئيسياً للاقتصاد الرقمي. وفيما يتعلق بآليات تعميم الخدمات المالية، شددت على دور مشاركة القطاع الخاص في دفع عجلة الابتكار، ودعت إلى وضع هياكل حوكمة قوية لمنع أي تضارب بين الهيئات التنظيمية والجهات الفاعلة في السوق. كما سلطت الضوء على الحاجة إلى حماية الخصوصية وتعزيز الأمن وتقليل البيانات إلى الحد الأدنى، داعيةً إلى اتباع نُهج تنظيمية تعكس القيم الديمقراطية مع الحفاظ على ثقة الجمهور في الأنظمة الرقمية.

30- وأشار متحاور آخر إلى المخاطر المنهجية، من قبيل عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعدم اليقين القانوني، وتقلب العملة، وضعف البنية التحتية، باعتبارها من أهم الأسباب التي تحول دون الاستثمار في الاقتصاد الرقمي. كما سلّط الضوء على مخاطر السيولة، بما في ذلك محدودية الاستثمارات الرأسمالية الإضافية وخيارات الخروج، باعتبارها عوامل حاسمة تقيّد نشاط رأس المال الاستثماري في تلك الأسواق. وأشار إلى الممارسات الجيدة التي أفرزتها المنظومات الناجحة، مثل سيليكون فالي، وStation F (فرنسا) ودبي، مؤكداً على أهمية الثقة، والمؤسسات الأكاديمية القوية، والتعاون بين القطاعين العام والخاص، وحاضنات الأعمال، ومنصات الاستثمار العام المحددة الأهداف. وشدّد على قيمة الحوافز الحكومية وقصص النجاح الواضحة في جذب رؤوس الأموال، مشيراً إلى ضرورة أن تعرّف الأسواق الناشئة بما حققته من إنجازات بطريقة فعالة لكي يتحول الخطاب المتعلق بالاستثمار من حديث عن المخاطر إلى حديث عن الفرص.

31- وأكد متحاور آخر على الحاجة إلى تعاون قوي بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمار الرقمي الذي يتماشى مع التنمية المستدامة. وبالاستناد إلى *تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام 2017*، حدد خمس ركائز رئيسية لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر في المجال الرقمي: البنية التحتية الرقمية، والشركات الناشئة، وتبني الرقمنة، والصادرات الرقمية، والاستثمار الخارجي. واستناداً إلى الدراسات الاستقصائية العالمية والقطرية، حدد الأولويات المشتركة بين المستثمرين، التي تشمل الاتصال الإلكتروني الموثوق والبنية التحتية للطاقة والأمن السيبراني وحماية الملكية الفكرية والمهارات الرقمية. واقترح استراتيجية ثلاثية المستويات لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في سلاسل القيمة الرقمية العالمية: تحديد القطاعات التنافسية باستخدام مقاييس الميزة النسبية الرقمية (المستوى الكلي)، وتعزيز عوامل التمكين المحلية مثل التمويل والروابط بين الشركات (المستوى المتوسط)، ودعم تنمية المهارات والاستعداد الوظيفي (المستوى الجزئي).

32- وفي معرض مناقشة تعميم التكنولوجيا الرقمية والثغرات في البنية التحتية، أكد المتحاورون على أن الإنترنت والكهرباء والبنية التحتية المادية الموثوقة هي شروط أساسية لجذب الاستثمار الرقمي وتمكين التعاون الفعال بين القطاعين العام والخاص. وفي معرض الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحوكمة البيانات العالمية وسياسة الابتكار، أكد أحد المتحاورين على ضرورة أن تتسم السياسات المتعلقة بالبيانات بالتوازن والشفافية، وسلط الضوء على فوائد تعزيز التعاون بين قطاع التكنولوجيا الرقمية والأوساط الأكاديمية في دعم البحث والتطوير وتسويق الابتكارات.

جيم- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة (البند 6 من جدول الأعمال)

33- سلطت مديرة شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد الضوء على إطار تقييم الأداء الذي أعدته الأمانة وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدورة الرابعة عشرة للجنة، بما يتماشى مع تقييم البرنامج الفرعي لعام 2024. وقدمت بيانات عن تأثير عمل الشعبة والجهود المبذولة لتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. وفي إطار الركن المتعلق بالبحث والتحليل، سلّطت الضوء على تأثير *تقرير الاستثمار العالمي 2024*، وقواعد بيانات الاستثمار في الشعبة وأدوات رصد الاتجاهات والسياسات المتعلقة بالاستثمار. وأشارت أيضاً إلى العمل التحليلي الجديد بشأن آليات الحد من المخاطر، والاستثمار السيادي في البنية التحتية، وممارسات الاستدامة لدى المستثمرين المؤسسيين. وقد أفادت هذه الجهود أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك ما يتعلق بالحكومة الإلكترونية والتمويل المستدام، ودعمت العمل المضطلع به لبناء توافق الآراء من خلال المساهمة في المنتديات الدولية والمبادرات العالمية، بما في ذلك الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، ومجموعة العشرين. وأكدت من جديد التزام الشعبة بالتحسين المستمر، وذلك استئناساً بنتائج التقييمات وبملاحظات الدول الأعضاء.

34- وعرض الموظف المسؤول عن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد الجهود المتواصلة الرامية إلى النهوض بالتنمية الرقمية الشاملة والمستدامة بالاعتماد على أوجه التآزر بين أنشطة البحث وبناء توافق الآراء والتعاون التقني. واستعرض الإنجازات التي تحققت في مجال التعاون التقني، بما في ذلك 36 عملية تقييم تتعلق بالاستعداد للتجارة الإلكترونية وتيسير التجارة من خلال النظام الآلي للبيانات الجمركية في 103 بلدان.

35- وأقر عدة مندوبين بالتعاون الجاري بشأن تقييم الاستعداد للتجارة الإلكترونية مع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل ترجمة البحوث إلى توصيات قابلة للتنفيذ في مضمار السياسة العامة، مؤكدين على الجهود المبذولة لوضع مبادئ توجيهية متفق عليها دولياً لقياس قيمة التجارة الإلكترونية.

36- وأيد عدة مندوبين الدعوة الواردة في *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025* إلى وضع سياسات شاملة في مجال الذكاء الاصطناعي يكون محورها الإنسان والنهوض بالتعاون العالمي لمنع اتساع الفجوات. ودعت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إلى زيادة دعم السياسة الرقمية الشاملة.

دال- مسائل أخرى

(البند 7 من جدول الأعمال)

آخر التطورات في الاتجاهات والسياسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

37- عرض الموظف المسؤول عن شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة للأونكتاد النتائج الرئيسية الواردة في *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2025* الصادر عن الأونكتاد، مسلطاً الضوء على الاتجاهات والآثار السياساتية في مجال التكنولوجيات الرائدة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي. وتبيّن التوقعات الواردة في التقرير أن القيمة السوقية المجمعة ل 17 من التكنولوجيات الرائدة سترتفع ستة أضعاف من 2,5 تريليون دولار في عام 2023، إلى 16,4 تريليون دولار بحلول عام 2033، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي ما يصل إلى ثلث المجموع.

38- وشدّد على الحاجة إلى استراتيجيات شاملة محورها الإنسان في مجال الذكاء الاصطناعي وإلى تمكين العمال من خلال الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية وإعادة تأهيلهم ومشاركتهم في تصميم نظم الذكاء الاصطناعي. وقال إن التقرير يكشف التفاوتات المستمرة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في مدى الاستعداد لتبني الذكاء الاصطناعي ومن حيث البنية التحتية، والوصول إلى البيانات، والمهارات.

39- وأقرّ عدة مندوبين بما ينطوي عليه الذكاء الاصطناعي من إمكانات لتحقيق التحول وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الاعتراف بمخاطر تفاقم أوجه عدم المساواة إذا ظل نشر نظم الذكاء الاصطناعي غير متكافئ ومن دون توجيه سياساتي. وأكدوا أن التعاون الدولي وأطر السياسات الشاملة أمرٌ ضروريٌ لضمان مساهمة الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية العادلة والمستدامة. كما أكدوا دعمهم لدور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في تقييم التكنولوجيا وتعزيز نظم الابتكار.

40- وتحدّث الموظف المسؤول عن إنشاء فريق عمل متعدد أصحاب المصلحة معني بحوكمة البيانات في إطار اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وعن تقرير سيقدم إلى الجمعية العامة في عام 2026. وشدد بعض المندوبين على ضرورة وجود آليات تمويل للبلدان النامية من أجل تأمين حضورها في اجتماعات فريق العمل المعني بحوكمة البيانات.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

41- افتَتح الدورةَ الخامسة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، المعقودة في قصر الأمم بجنيف في 5 أيار/مايو 2025، رئيسُ اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، السيد فان دونغ ماي (فييت نام).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

42- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 5 أيار/مايو 2025، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد إلياس أحمدوف (كازاخستان)

المقررة: السيدة نورول صوفيا (إندونيسيا)

نائبتا الرئيس: السيدة مريم عبد العزيز الدوسري (البحرين)

السيدة كارلا ميراندا سبينولا (كابو فيردي)

43- لم تقدَّم أي ترشيحات أخرى من القائمتين "باء" و"جيم".

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

44- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في 5 أيار/مايو 2025، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.II/54. وبناء على ذلك، كان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقرير اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.

4- تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

5- الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.

6- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة.

7- مسائل أخرى.

8- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

45- وفي إطار البند 7 من جدول الأعمال، عقدت اللجنة جلسة إحاطة بشأن آخر التطورات في الاتجاهات والسياسات في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

دال- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية

46- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 9 أيار/مايو 2025، أذِنَت لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية للمقررة بأن تضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورةَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

إثيوبيا
أرمينيا
إسبانيا
إندونيسيا
أوروغواي
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باكستان
البحرين
البرازيل
بوتان
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
تايلند
ترينيداد وتوباغو
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية الكونغو
جنوب السودان
زمبابوي
العراق
غواتيمالا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
كازاخستان
الكاميرون
لبنان
ليبيا
ماليزيا
المغرب
نيبال

2- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلةً في الدورة:

الاتحاد الدولي للاتصالات
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

3- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلةً في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركات والمشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/INF.15.